

Distr.: General
27 March 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ
إعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة

أنغويلا

ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣	لمحة عامة عن الإقليم
٤	أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
٥	ثانيا - الميزانية
٦	ثالثا - الظروف الاقتصادية
٦	ألف - لمحة عامة
٧	باء - السياحة
٧	جيم - الخدمات المالية
٩	دال - الزراعة ومصائد الأسماك
٩	هاء - البنى التحتية
١٠	واو - النقل والاتصالات

ملاحظة المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدة من مصادر عامة، منها مصادر تابعة لحكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإنفاذ إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإنفاذ هذه المعلومات في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وترد تفاصيل إضافية في ورقات العمل السابقة، المتاحة في الموقع الشبكي التالي: www.un.org/ar/decolonization/workingpapers.



الرجاء إعادة استعمال الورق

240419 180419 19-05121 (A)



- ١٠ رابعا - الظروف الاجتماعية
- ١٠ ألف - لمحة عامة
- ١١ باء - التعليم
- ١١ جيم - الصحة العامة
- ١٢ دال - الجريمة والسلامة العامة
- ١٢ هاء - حقوق الإنسان
- ١٣ خامسا - البيئة
- ١٣ سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين
- ١٤ سابعا - مركز الإقليم في المستقبل
- ١٤ ألف - موقف حكومة الإقليم
- ١٤ باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة
- ١٦ ثامنا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة
- ١٩ المرفق
- ١٩ خريطة أنغويلا

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: أنغويلا إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي وفقا للميثاق، تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

ممثل الدولة القائمة بالإدارة: الحاكم تيم فوي (منذ آب/أغسطس ٢٠١٧).

الجغرافيا: يقع الإقليم على بُعد ٢٤٠ كيلومترا إلى الشرق من بورتوريكو، و ١١٣ كيلومترا إلى شمال غرب سانت كيتس ونيفيس، و ٨ كيلومترات إلى الشمال من سينت مارتن/سانت مارتن. وتضاريس الإقليم منبسطة نسبيا تتخللها هضاب قليلة متموجة بارتفاع أقصاه ٢١٣ قدما.

مساحة الأرض: ٩٦ كيلومترا مربعا. وتمتد الجزيرة الرئيسية طولا مسافة أقصاها ٢٦ كيلومترا وعرضا مسافة أقصاها ٥ كيلومترات.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ١٧٨ ٩٢ كيلومترا مربعا

عدد السكان: ١٥ ٠٠٠ نسمة (تقديرات عام ٢٠١٧).

العمر المتوقع عند الولادة: ٨١,٦ سنة (الذكور: ٧٩,٠ سنة؛ الإناث: ٨٤,٣ سنة) (تقديرات عام ٢٠١٨).

اللغات: يتكلم الإنكليزية ٩٩ في المائة من السكان. ويتكلم البعض أيضا الإسبانية والصينية.

العاصمة: ذي فالي.

رئيس حكومة الإقليم: الوزير الأول فكتور بانكس (منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥)

الانتخابات: جرت أحدث انتخابات في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥؛ الانتخابات المقبلة: ستجرى بحلول عام ٢٠٢٠

الأحزاب السياسية الرئيسية: جبهة أنغويلا المتحدة؛ وحركة أنغويلا المتحدة

الهيئة التشريعية: مجلس النواب

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ١٨ ٥٨٩ دولارا من دولارات الولايات المتحدة (تقديرات عام ٢٠١٤).

الاقتصاد: السياحة والخدمات المالية والتحويلات.

الشركاء التجاريون الرئيسيون: الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية

معدل البطالة: ٨ في المائة (تقديرات عام ٢٠١٢)

الوحدة النقدية: دولار شرق الكاريبي، وله سعر صرف ثابت مقابل الدولار الواحد للولايات المتحدة

يبلغ ٢,٦٨٨٢

لمحة تاريخية موجزة: الأرواك هم السكان الأصليون لهذا الإقليم الذي استعمره المستوطنون البريطانيون والأيرلنديون في عام ١٦٥٠، وارتبط الإقليم دوريا بسانت كيتس ونيفيس وهياكل إقليمية مختلفة. وفي عام ١٩٨٠، أصبح الإقليم تابعا للمملكة المتحدة.

أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

١ - ينص مرسوم دستور أنغويلا، الذي دخل حيز النفاذ في عام ١٩٨٢ وعُدِّل في عام ١٩٩٠، على أن حكومة أنغويلا تتألف من الحاكم والمجلس التنفيذي ومجلس النواب. ويتولى الحاكم، الذي يعينه التاج البريطاني، المسؤولية عن شؤون الدفاع والخارجية والأمن الداخلي (بما في ذلك دائرة الشرطة)، والخدمات المالية الدولية وتنظيمها، والتعيينات في وظائف الخدمة العامة، وتطبيق أحكام الخدمة العامة وشروطها على موظفي الحكومة. ويتعين على الحاكم أن يتشاور مع المجلس التنفيذي ويتصرف وفقا لمشورته فيما يتعلق بجميع المسائل الأخرى. وفي الوقت نفسه، ينص المرسوم على أن التاج البريطاني يحتفظ بسلطة سن القوانين، بمشورة مجلس الملكة الخاص، لبسط السلام والنظام وإرساء الحوكمة الرشيدة في أنغويلا.

٢ - ويتألف المجلس التنفيذي للإقليم من الوزير الأول ووزراء آخرين لا يزيد عددهم عن ثلاثة وزراء، وعضوين بحكم المنصب هما النائب العام ونائب الحاكم. ويتصرف الحاكم بصفته رئيس المجلس، دون أن يكون له الحق في التصويت. ويُنتخب مجلس النواب لفترات مدة كل منها خمس سنوات، وهو يضم رئيس المجلس وأعضاء لا يزيد عددهم عن سبعة أعضاء يُنتخبون من دوائر انتخابية لكل منها ممثل واحد، ونفس العضوين المنضمين إلى المجلس التنفيذي بحكم منصبيهما، وعضوين يعينه الحاكم، أحدهما بمشورة الوزير الأول والثاني بعد التشاور مع الوزير الأول وزعيم المعارضة، حسب الاقتضاء. ووفقا للدستور، يختار الحاكم من بين الأعضاء المنتخبين في مجلس النواب العضو الذي يرى أنه يمكن أن يحظى بدعم أغلبية الأعضاء المنتخبين ليعينه في منصب الوزير الأول. ويعين الحاكم أيضا الوزراء الآخرين، بمشورة الوزير الأول، من بين الأعضاء المنتخبين في المجلس.

٣ - وقد أسفرت الانتخابات العامة التي أجريت في أنغويلا في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥ عن تغيير تشكيلة الحكومة من حركة أنغويلا المتحدة إلى جبهة أنغويلا المتحدة. وتسلم الوزير الأول الحالي فكتور بانكس منصبه في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

٤ - وقانون أنغويلا هو القانون العام المطبق في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، إلى جانب جميع التشريعات الموروثة حتى آب/أغسطس ١٩٧١ عن الدولة المشتركة السابقة، دولة سانت كيتس - نيفيس - أنغويلا، وأي تشريعات سُنت منذ ذلك التاريخ، سواء محليا أو من جانب المملكة المتحدة نيابة عن أنغويلا. وتتولى تطبيق القانون المحكّم العليا لشرق الكاريبي، وهي محكمة إقليمية مقرها في سانت لوسيا أنشئت للدول الأعضاء في منظمة دول شرق البحر الكاريبي وتتألف من قسمين هما محكمة استئناف متنقلة ومحكمة عدل عليا. وتعد اللجنة القضائية التابعة لمجلس الملكة الخاص أعلى هيئة قضائية يُلجأ إليها.

٥ - وينص قانون أقاليم ما وراء البحار البريطانية لعام ٢٠٠٢ على منح الجنسية البريطانية لمواطني تلك الأقاليم.

٦ - وفي عام ٢٠١١، شكّلت أنغويلا فريقا لصياغة دستور جديد برئاسة ه. كليفتون نايلز. وكما ورد سابقاً، فقد قُدّم مشروع نص إلى الحكومة في شباط/فبراير ٢٠١٢، يتضمن العديد من التغييرات المقترح إدخالها على الحكم والتي يمكن أن تصبح مكونات رئيسية لدستور مستقل. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أنشأت حكومة الإقليم لجنة جديدة للإصلاح الدستوري والانتخابي من أجل المضي في

عملية الإصلاح الدستوري والانتخابي، وكلفتها بأن تقوم، في جملة أمور، باستعراض المقترحات السابقة لإصلاح دستور أنغويلا لعام ١٩٨٢. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، نشرت حكومة الإقليم المقترحات المتعلقة بالإصلاح الانتخابي والدستوري المقدمة من اللجنة في شكل مشروع دستور جديد، ومشروع قانون انتخابات جديد، ومشروع لجنة تحديد الدوائر الانتخابية الجديدة، وبعد ذلك أقرت لجنة الإصلاح الدستوري والانتخابي مشاورة عامة. وصدر مشروع منقح للدستور، في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧، وعرض على المجلس التنفيذي في ٤ أيار/مايو. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، قدمت حكومة الإقليم مقترحات إلى حكومة المملكة المتحدة بشأن التعديلات المدخلة على دستور أنغويلا، التي سيجري تنفيذها من خلال نهج تدريجي، حيث تدخل المرحلة الأولى حيز النفاذ قبل الانتخابات العامة المقبلة، المقرر عقدها بحلول عام ٢٠٢٠، وتليها المرحلة الثانية، التي تتألف من إجراء استعراض كامل للدستور، عقب انتهاء المرحلة الأولى مباشرة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أُجريت مشاورة عامة في الإقليم بشأن مشروع أمر (تعديل) دستور أنغويلا. وفي شباط/فبراير ٢٠١٩، ذكرت الدولة القائمة بالإدارة، لدى اطلاعها لجنة الشؤون الخارجية في برلمانها على مشروع الأمر الصادر عن مجلس الملكة الخاص، أن المقترحات الواردة في إطار المرحلة الأولى نشأت عن مفاوضات مع حكومة الإقليم وأنها ترمي إلى تحسين كفاءة العمليات الحكومية وإجراءات الإعداد للانتخابات؛ وتشمل تغيير لقب الوزير الأول إلى رئيس الوزراء، وزيادة عدد الوزراء، وتحديد مدة ولاية رئيس الوزراء بفترتين متتاليتين، وإدخال إصلاحات انتخابية. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، فإن المقترحات لا تؤثر على توازن السلطات الدستورية بين المملكة المتحدة وحكومة الإقليم.

٧ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، وانسجاما مع الكتاب الأبيض المعنون *أقاليم ما وراء البحار: الأمن والنجاح والاستدامة* الذي نُشر عام ٢٠١٢، أوضح الحاكم أنه ينبغي لأي قرار ينص على قطع الصلة الدستورية بين المملكة المتحدة وأنغويلا أن يكون مستندا إلى الرغبة الصريحة والمعرب عنها دستوريا من قبل شعب أنغويلا. وإذا ما أُعرب عن رغبة واضحة في الاستقلال، فإن حكومة المملكة المتحدة ستفي بالتزاماتها بمساعدة الإقليم على تحقيقه.

٨ - وفي أعقاب الانتخابات التي أُجريت في نيسان/أبريل ٢٠١٥، أُفيد بأن الوزير الأول المنتخب آنذاك بانكس أعلن أن تحفيز اقتصاد أنغويلا يشكل أولوية رئيسية وأن الاستقلال السياسي لأنغويلا ليس أولوية مباشرة لإدارته، على عكس موقف الإدارة السابقة في ظل حركة أنغويلا المتحدة.

ثانيا - الميزانية

٩ - اتفقت حكومتا المملكة المتحدة وأنغويلا على إطار متعلق بالمسؤولية المالية والتنمية، أصبح جزءا من قانون أنغويلا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وقد حدد التزام حكومة أنغويلا بوضع ميزانية متوازنة، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالاقتراض، وخطة مالية متوسطة الأجل لإدارة المالية العامة خلال السنوات الخمس المقبلة.

١٠ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، عرض الوزير الأول ووزير المالية على مجلس النواب ميزانية قدرها ٢٨٧,٩٠ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي للسنة المالية ٢٠١٨. وفي ميزانية عام ٢٠١٨ لحكومة الإقليم، بلغت حصة النفقات المتكررة ١٦,٢٠٢ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، بينما حُصصت للميزانية الرأسمالية اعتمادات قدرها ٨٥,٧٥ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. ومن

ناحية أخرى، قُدّرت الإيرادات المتكررة لعام ٢٠١٨ بمبلغ ١٧٧,٥٠ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، وهو ما يمثل انخفاضاً عن الإيرادات المتكررة للعام السابق التي قُدّرت بمبلغ ١٩٢ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. وإضافة إلى ذلك، قُدّرت المنح والإيرادات الرأسمالية المتوقعة بمبلغ ١٠٨,٥٣ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. ونتيجة لذلك، قُدّر العجز المتوقع في الرصيد المتكرر لعام ٢٠١٨ بمبلغ ٢٤,٦٥ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، والفائض المتوقع تحقيقه في رصيد الحساب الرأسمالي بمبلغ ٢٢,٢١ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي.

١١ - وفيما يتعلق بالسنة المالية ٢٠١٧، بلغ العائد من الإيرادات المتكررة ١٩٢,٠٠ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي وبلغ مجموع النفقات المتكررة ١٩٥,٤٣ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فقد واصلت حكومتها تقديم منح رأسمالية إلى الإقليم من خلال تمويل برنامج وزارة الخارجية والكمونولث بمبالغ مجموعها ٨,١٥ ملايين دولار من دولارات شرق الكاريبي في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ من أجل دعم التعليم والاتصالات السلكية واللاسلكية وإعادة بناء الهياكل الأساسية للموانئ وخدمات مكافحة الحرائق ومشاريع مراقبة الحركة الجوية والتعافي وإعادة التأهيل بعد هبوب إعصار إيرما في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

١٢ - واستناداً إلى استعراض أجرته وزارة المالية والتنمية الاقتصادية لحكومة الإقليم في أنغويلا لحفظه الديون في عام ٢٠١٧، فإن مجموع الدين العام، الذي يتألف من دين الحكومة المركزية والديون المضمونة من الحكومة من المصادر المحلية والخارجية، بلغ ٥١٧,١٠ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، أي ما يعادل ٥٦,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من انخفاض رصيد الديون بمعدل سنوي متوسط قدره ٤,٢ في المائة في الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٥، فقد ارتفع إلى ٥٥١,٨٤ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي في نهاية عام ٢٠١٦ (ارتفاع بنسبة ١٥٩,٤ في المائة مقارنةً بعام ٢٠١٥) (٢١٢,٧١ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي)). ويعزى هذا الارتفاع بالأساس إلى أن الديون الجديدة المتعاقد عليها لدعم تسوية أوضاع المصارف المتعثرة تجاوزت مدفوعات الإهلاك المقررة. وفي نهاية عام ٢٠١٧، انخفض مستوى رصيد الديون بنسبة ٦,٣ في المائة (٣٤,٧٤ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي) مقارنةً بعام ٢٠١٦، فيما يعزى بالأساس إلى أن أقساط الإهلاك المقررة تجاوزت المبالغ المدفوعة.

١٣ - ولا توجد ضرائب في أنغويلا على الدخل أو العقارات أو الأرباح الرأسمالية أو الشركات أو القيمة المضافة أو البضائع والخدمات. وتواصل حكومة الإقليم دراسة هذه المسألة، ولا سيما ما يتعلق بأثر انخفاض الضرائب على اقتصاد الإقليم واحتياجات القطاع العام. وفي أيار/مايو ٢٠١٨، أقرت حكومة الإقليم ضريبة على السلع والخدمات باعتبارها عنصراً أساسياً من عناصر الإصلاح الضريبي ووافقت على تطبيقها تدريجياً بحلول عام ٢٠٢٣.

ثالثاً - الظروف الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

١٤ - وفقاً للمصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي، يُقدّر أن الناتج المحلي الإجمالي لأنغويلا، بأسعار السوق، قد انخفض بنسبة ٧,٧٤ في المائة في عام ٢٠١٧، مقارنةً بانخفاض بنسبة ١,٣٤ في

المائة في العام السابق. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ٧٥٩,٢٢ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي في عام ٢٠١٧، فيما مثل انخفاضاً نسبته ١١,٣٣ في المائة مقارنةً بمستواه البالغ ٨٥٦,٢٤ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي في عام ٢٠١٦.

١٥ - والصناعات الرئيسية في أنغويلا هي السياحة والعقارات والوساطة المالية. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، ظلت السياحة هي المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي في عام ٢٠١٧، حيث مثلت ٢٠ في المائة من النشاط الاقتصادي.

١٦ - وأفادت لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الوارد بأن أنغويلا تكبدت أضراراً كبيرة لبيئتها واقتصادها في عام ٢٠١٨ من جراء هبوب إعصار إيرما، وهو إعصار من الفئة ٥، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وقُدِّر مجموع الأضرار بمبلغ ٥٠٧ ملايين دولار من دولارات شرق الكاريبي. وقُدِّر مجموع الخسائر والتكاليف الإضافية بمبلغ ٣٣١,٥ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي و ٤١,٩ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، على التوالي. وكان القطاع الأكثر تضرراً هو قطاع السياحة، الذي يُمثل القوة المحركة لاقتصاد أنغويلا، بما في ذلك كونه المصدر الرئيسي للإيرادات الضريبية، في حين تكبدت قطاعات البنى التحتية المتمثلة في الطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل، وهي قطاعات ضرورية لسير قطاع السياحة، أضراراً كبيرة أيضاً.

باء - السياحة

١٧ - تضطلع وزارة المالية والتنمية الاقتصادية والاستثمار والتجارة والسياحة بالمسؤولية عن تنفيذ الخطة الرئيسية للسياحة (٢٠١٠-٢٠٢٠)، بينما يتولى كل من مجلس السياحة في أنغويلا ورابطة الفنادق والسياحة في أنغويلا تسويق وترويج المنتج السياحي للإقليم.

١٨ - وقد بلغ عدد الزوار الوافدين ٦٧٨ ١٥٠ زائراً في عام ٢٠١٧، فيما يمثل انخفاضاً عن عددهم البالغ ٩٧٠ ١٧٥ زائراً في عام ٢٠١٦. ونحو ٤٥ في المائة من الزوار في عام ٢٠١٧، أي ٢٥٤ ٦٨ شخصاً، كانوا زواراً أتوا للمبيت ليلة واحدة. ووصل عدد الزوار الوافدين خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٨ إلى ما مجموعه ٣٧ ١٠٠ زائر (منهم ٢٣ ٢٧٩ زائراً أقام ليلة واحدة)، فيما يمثل انخفاضاً عن عددهم البالغ ٩٢٨ ١٠٥ زائراً خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١٧.

جيم - الخدمات المالية

١٩ - وفقاً للدولة القائمة بالإدارة، أسهم قطاع الوساطة المالية، بما في ذلك الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات ذات الصلة، بنسبة ٩,٨ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٧. وتراجع هذا القطاع في عام ٢٠١٧ بنسبة ٧,٩ في المائة وتراجع على مدى فترة السنوات السبع الماضية بمتوسط ٣,٢ في المائة. وقد أنشئت مفوضية الخدمات المالية في أنغويلا في عام ٢٠٠٤، باعتبارها هيئة ناظمة مستقلة مسؤولة أمام الحاكم. وفي الوقت نفسه، فإن وزارة المالية هي التي تضطلع بالمسؤوليات عن إدارة الإقليم فيما يتعلق بقانون الولايات المتحدة بشأن الامتثال الضريبي للحسابات المالية الأجنبية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، انضمت أنغويلا إلى أول المبادرين إلى الالتزام بالاعتماد المبكر لمعيار الإبلاغ الموحد الذي يشكل المعيار الجديد في التبادل التلقائي للمعلومات بين السلطات الضريبية الذي وضعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٢٠ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، أبرمت أنغويلا اتفاقاً ثنائياً مع المملكة المتحدة في إطار مبادلات المعلومات المتعلقة بملكية الانتفاع، وبدأ نفاذ الاتفاق في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وينص الاتفاق على أن تتاح لسلطات إنفاذ القانون، في الوقت اللازم، المعلومات عن ملكية الانتفاع المتعلقة بكيانات الشركات والكيانات القانونية التي تأسست ضمن الولاية القانونية للسلطات المعنية. وفي عام ٢٠١٧، وافقت حكومة المملكة المتحدة على تقديم المساعدة المالية إلى أنغويلا لمعاونتها في إنشاء نظاماً ملكية الانتفاع، فضلاً عن المساعدة في صياغة التشريعات التي سيقوم عليها هذا النظام.

٢١ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٣، وُضع اثنان من المصارف التجارية في أنغويلا تحت وصاية المصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي، وهما المصرف الوطني لأنغويلا والمصرف التجاري لمنطقة البحر الكاريبي. وفي عام ٢٠١٥، قررت حكومة الإقليم المضى قدماً في تنفيذ الخطة الرامية إلى تسوية أوضاع المصارف المتعثرة، التي اقترحتها المصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، صدّق الحاكم على سلسلة من التشريعات ذات الصلة (قانون المصارف لعام ٢٠١٥؛ والقانون (المعدّل) المتعلق بهيئة إدارة الأصول لمنطقة شرق البحر الكاريبي لعام ٢٠١٦؛ وقانون الالتزامات المتعلقة بتسوية أوضاع المصارف المتعثرة لعام ٢٠١٦)، ودُمج المصرفان لتشكيل المصرف التجاري الوطني لأنغويلا. ووفقاً لحكومة الإقليم، وصل المبلغ الذي تدخلت به حكومة أنغويلا في تسوية أوضاع المصارف إلى ٣٢٥,٤ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي.

٢٢ - وفي البيان الذي اعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار، المعقود في لندن يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، رحبت أقاليم ما وراء البحار والمملكة المتحدة بالتقدم الذي أحرزته هذه الأقاليم مع المراكز المالية في تنفيذ الترتيبات المنصوص عليها في المذكرات المتبادلة عن تبادل المعلومات المتعلقة بملكية الانتفاع في سياق إنفاذ القانون، بما في ذلك إنشاء نظم جديدة وآمنة لجمع المعلومات المتعلقة بملكية الانتفاع وتبادلها واستخدامها في الحالات التي لا تكون فيها موجودة بالفعل. وأعلن المجلس الوزاري المشترك التزامه باستعراض فعالية الترتيبات قبل ستة أشهر من حلول الموعد النهائي لتنفيذها. ورحب بتعاون الأقاليم في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الشفافية الضريبية والتصدي للجرمة المالية وتحقيق التعاون البناء للأقاليم مع الفريق المعني بمدونة قواعد السلوك (في مجال فرض الضرائب على الأعمال التجارية) التابع للاتحاد الأوروبي ومشاركتها في الاجتماع الأول للمنتدى العالمي لاسترداد الموجودات. وأعاد المجلس الوزاري المشترك تأكيد التزامه بالقيام بدور قيادي في جهود التصدي للفساد، وأعلن التزامه بإعطاء الأولوية للمزيد من العمل من أجل إتاحة تمديد تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى الأقاليم في الوقت المناسب، ولا سيما عندما تكون الأقاليم قد طلبت ذلك التمديد، وبتحديد مسار واضح لهذه العملية بناء على الاجتماع الذي عُقد أثناء الدورة السابعة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، المعقودة في فيينا في الفترة من ٦ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٢٣ - وفي أيار/مايو ٢٠١٨، أقرّ برلمان المملكة المتحدة قانون الجزاءات ومكافحة غسيل الأموال الذي يُلزم وزير الخارجية بأن يوفّر كل أشكال المساعدة المعقولة لحكومات أقاليم ما وراء البحار لتمكين كل واحدة منها من إنشاء سجل للملكية النفعية للشركات المسجلة في ولايتها القضائية وإتاحته لعامة الناس، وبأن يُعدّد، في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، مشروع أمر يصدره مجلس الملكة الخاص يُلزم جميع أقاليم ما وراء البحار بأن تنشئ هذا السجل إن لم تكن فعلت ذلك من قبل.

دال - الزراعة ومصائد الأسماك

٢٤ - على الرغم من أن النشاط الزراعي في أنغويلا محدود النطاق، فقد دُكر في الخطاب المتعلق بميزانية عام ٢٠١٨ أن وزارة الزراعة تتوخى تشجيع استخدام الأراضي الصالحة للزراعة المتاحة على النحو الأمثل للإنتاج الزراعي بهدف تقليل استيراد المواد الغذائية بدرجة كبيرة.

٢٥ - ويشكّل صيد الأسماك مصدر رزق هاماً للعديد من مواطني أنغويلا، إذ يوفر إيرادات مباشرة لأكثر من ٣٠٠ شخص، إضافة إلى عدد أكبر ممن يمارسون هذا النشاط على أساس الكفاف. وكما ورد سابقاً، فإن أنغويلا تستغل أقل من ربع مساحة منطقة الصيد الخالصة الخاصة بها الواقعة في شمال الجزيرة. وفي خطاب الميزانية المتعلقة بعام ٢٠١٨، دُكر أن حكومة الإقليم تسعى في الأجل المتوسط إلى تطوير قطاع مصائد الأسماك ووضع نظام لاستصدار تراخيص للصيد في عرض البحر، وأن إدارة مصائد الأسماك والموارد البحرية ستركز في عام ٢٠١٨ على تمكين وتعزيز الصيادين وقطاع صيد الأسماك.

٢٦ - ومنذ عام ٢٠١٣، ما برحت الدولة القائمة بالإدارة تناقش إمكانية تقديم المساعدة إلى حكومة الإقليم في دراسة ما إذا كان من الممكن إنشاء مصائد أسماك تجارية في الإقليم. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، تحدد خطة أنغويلا لتنمية مصائد الأسماك، التي اعتمدها المجلس التنفيذي في نيسان/أبريل ٢٠١٦، العمل الذي يتعين تنفيذه لكفالة الاستغلال الأمثل والمستدام لموارد أنغويلا السمكية.

هاء - البنى التحتية

٢٧ - وفقاً لحكومة أنغويلا، يوجد لدى الإقليم حوالي ١٠٠ كيلومتر من الطرق المعبدة و ٦٠ كيلومتراً من الطرق غير المعبدة. ويزيد عمر بعض الطرق المعبدة عن ٢٥ عاماً ولم تُجر لها صيانة كافية.

٢٨ - وتتولى هيئة المطار والموانئ في أنغويلا، وهي كيان شبه مستقل يتمتع بالاكفاء الذاتي، إدارة عمليات المطار والموانئ على أساس تجاري. ومطار كلايتن ج. لويد الدولي، الواقع على مشارف مدينة ذي فالي، هو المطار الوحيد في الجزيرة، ويوفر الخدمات للطائرات التجارية والخاصة على حد سواء. وتسيّر رحلات جوية بينه وبين المطارات الدولية لأنتيغوا وسينت مارتن/سانت مارتن وبورتوريكو وسانت توماس. وإضافة إلى ذلك، تشكّل خدمة العبارات والزوارق المستأجرة بين أنغويلا وسانت مارتن وصلة النقل الدولية الرئيسية بين أنغويلا والبوابات الدولية الرئيسية.

٢٩ - وقد ألحق إعصار إيرما، الذي ضرب أنغويلا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أضراراً جسيمة بالبنى التحتية. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، قدمت حكومة المملكة المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بعد إجراء التقييمات وتقديم الدعم الأولي، منحة قدرها ٦,٢١٣ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي لإعادة بناء البنى التحتية الحيوية. وفي خطاب الميزانية المتعلقة بعام ٢٠١٨، ذكرت حكومة الإقليم أن إحدى أولويات وزارة البنى التحتية والاتصالات والمرافق العامة والإسكان والزراعة ومصائد الأسماك والبيئة تتمثل في تناول مسألة إعادة بناء البنى التحتية الحكومية التي لحق بها الضرر من جراء إعصار إيرما ومواصلة الاهتمام بتطوير وسائل النقل.

واو - النقل والاتصالات

- ٣٠ - دُكر في خطاب الميزانية المتعلق بعام ٢٠١٨ أن قطاع النقل يشكل ٩ في المائة من الاقتصاد، حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ٥٥,٧٣ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي في عام ٢٠١٦. وشهد قطاع النقل تراجعاً كبيراً في عام ٢٠١٦، فيما يمكن أن يعزى إلى انخفاض العدد الإجمالي للطائرات (بنسبة ٤ في المائة) والزوارق (بنسبة ٤,٠ في المائة) القادمة إلى أنغويلا والمغادرة منها.
- ٣١ - وأنغويلا لديها نظام هاتفي داخلي حديث مجهّز بالعديد من الوصلات الشبكية الخارجية، بما في ذلك عدة محطات لإعادة البث إلى سينت مارتن/سانت مارتن تعمل بالموجات الدقيقة، ووصلة أرضية تعمل بالألياف الضوئية في جزيرة تورتولا لإيصال المكالمات الدولية، مع وجود منافسة على تقديم خدمات الهاتف المحمول والخطوط الأرضية والإنترنت.

رابعا - الظروف الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

- ٣٢ - يشرف مجلس أنغويلا للضمان الاجتماعي على نظام الضمان الاجتماعي للإقليم. وتقدم إدارة التنمية الاجتماعية الخدمات الاجتماعية الأساسية إلى الجمهور. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، تحدد السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية، التي وافق عليها المجلس التنفيذي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، إطار نظام متكامل للحماية الاجتماعية في الإقليم، بهدف مساعدة أنغويلا في المضي قدماً نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الأهداف التي تركز على التطورات الاجتماعية. وتهدف السياسة إلى كفالة الإنصاف والعدالة في تقديم الخدمات، مع مراعاة آراء أصحاب الحقوق وإسهاماتهم، ووضع الحماية الاجتماعية في إطار موحد ومتسق للتخطيط والاستجابة. وتواصل حكومة أنغويلا تقديم الإغاثة المؤقتة للفئات الضعيفة في شكل منح للمساعدة العامة.
- ٣٣ - وتواصل وزارة التنمية الاجتماعية توعية الجهات المعنية بأهمية الانضمام إلى البروتوكول المشترك بين الوكالات لحماية الأطفال الذي وُضع بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، للتأكد من أن جميع الوكالات المسؤولة عن حماية الأطفال تعمل معاً لمكافحة إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، فقد تلقت الوزارة دعماً من دائرة المشورة والدعم التابعة لمحكمة الطفل والأسرة في المملكة المتحدة، التي قدمت سلسلة من الدورات التدريبية للموظفين في المجالات المتعلقة بحماية الطفل.
- ٣٤ - واستمر رصد تنفيذ البروتوكول المشترك بين الوكالات لحماية الطفل في اجتماعات الاستعراض التي تعقد شهرياً مع الوكالات الرئيسية. وأنشئ مجلس حماية الطفل في عام ٢٠١٦، مما أعطى دليلاً آخر على استمرار التركيز على حماية الأطفال من إساءة المعاملة.
- ٣٥ - وفي الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك، أكد زعماء أقاليم ما وراء البحار من جديد التزامهم بكفالة تحقيق أعلى معايير ممكنة لحماية الأطفال والنهوض برفاههم في الأقاليم. وناقش كل من المملكة المتحدة والأقاليم كذلك التقدم المحرز في تعزيز التعاون بين الوكالات في الأقاليم ووضع خطط استجابة وطنية لتحديد أولويات السياسات، ولاحظ الجانبان التحديات الخاصة التي تواجهها الأقاليم

المتضررة من الإعصارين اللذين هبّا مؤخرًا، واتفقا على ضرورة أن يظل رفاه الأطفال أولوية محورية في خطط التعافي، بطرق منها إعادة بناء المدارس. وإضافةً إلى ذلك، رحّبًا بالتقدم المحرز في إطار مذكرة تفاهم ترمي إلى زيادة فعالية التعاون بين الأقاليم من أجل حماية الأطفال.

باء - التعليم

٣٦ - ووفقًا لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، تبلغ نسبة نحو الأمية الوظيفية في أنغويلا ٩٣ في المائة، كما أن الالتحاق بالمدارس الابتدائية متاح للجميع بلا استثناء، حيث يكمل ١٠٠ في المائة من التلاميذ الدراسة في الصف الأخير. وتوفر إدارة التعليم خدمات التطوير المهني المستمر لجميع المعلمين، مع التركيز على توفير الدعم للمعلمين الجدد.

٣٧ - وتقدم الكلية المتوسطة لأنغويلا درجات جامعية متوسطة ودبلوم دراسات عليا، في جملة أمور. ويقدم مركز التعليم المفتوح التابع لجامعة جزر الهند الغربية خدمات معتمدة بالكامل للتعليم العالي في أنغويلا. وإضافة إلى ذلك، وفقا للدولة القائمة بالإدارة، فإن إحدى كليات الطب الخاصة التي يقع مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية لها فرع في الإقليم يقدم العلوم الأساسية إلى طلابه، ومعظمهم من الولايات المتحدة.

٣٨ - ويدفع الطلاب من أقاليم ما وراء البحار نفس رسوم التعليم التي يدفعها الطالب المحلي في الجامعات البريطانية، شريطة أن يكونوا قد عاشوا في إقليم بريطاني من أقاليم ما وراء البحار، أو المنطقة الاقتصادية الأوروبية، أو سويسرا، خلال فترة الثلاث سنوات السابقة للسنة الدراسية الأولى من فترة دراستهم. وإضافةً إلى ذلك، يمكن لهؤلاء الطلاب الحصول على التمويل الذي يوفره الاتحاد الأوروبي للالتحاق بالتعليم العالي أو المهني.

جيم - الصحة العامة

٣٩ - تضطلع هيئة الصحة في أنغويلا بالمسؤولية عن جميع خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية والشخصية. وفي الإقليم ثلاث مقاطعات صحية تضم أربعة مراكز صحية وعيادة متعدّدة التخصصات ومستشفى، هو مستشفى الأميرة ألكسندرا. وعادةً ما يُنقل المرضى الذين يحتاجون إلى عمليات جراحية كبرى إلى جزيرة مجاورة.

٤٠ - وتتولى وزارة الصحة والتنمية الاجتماعية تنظيم ورصد قطاعي الصحة العام والخاص، بما في ذلك الإشراف على هيئة الصحة، وتضطلع بمهام وضع السياسات والأنظمة المتعلقة بالخدمات الصحية، وهي تعمل ضمن إطار الخطة الاستراتيجية الوطنية للصحة للفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢٠.

٤١ - ورحّب المجلس الوزاري المشترك في اجتماعه السادس بقيام وزارة الصحة في المملكة المتحدة، بالشراكة مع الأقاليم ووكالة الصحة العامة في إنكلترا، بمواصلة دعمها للأنشطة الرامية إلى التوعية بالأنظمة الصحية الدولية وبناء القدرات ذات الصلة للتصدي لحوادث الصحة العامة الكبرى، بما في ذلك تفشي الأوبئة، ومواصلة التزامها بتلك الأنشطة. ورحّب كل من المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار أيضا بإسهامات وزارة الصحة وإدارة الصحة العامة في إنكلترا في توفير استجابة لحالات الطوارئ في مواجهة إعصار إيرما من خلال الإسراع بإيفاد خبراء فنيين في مجال الصحة العامة لدعم حكومات الأقاليم. وأعرب الطرفان عن التزامهما بمواصلة العمل بشأن مسائل الصحة العامة مع مواصلة الأقاليم المتضررة بذل جهودها للتعافي. وناقشت المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار أهمية إذكاء الوعي

بالأمراض غير المعدية كالسمنة ومشاكل الصحة العقلية وآثار تلك التحديات على سكان الأقاليم، وأهمية بناء القدرات والخبرات في الأقاليم للتصدي لتلك الأمراض. وأعلننا التزامهما بالتعاون في معالجة تلك القضايا الهامة تمهيدا لتبادل أفضل الممارسات والموارد في مجال النهج الوقائية وسبل تطويعها لتلبية الاحتياجات المحلية.

دال - الجريمة والسلامة العامة

٤٢ - وفقا للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، فإن مستوى الجريمة في أنغويلا منخفض مقارنة بولايات قضائية أخرى في المنطقة.

٤٣ - وتشكل هيئة الإبلاغ عن غسل الأموال الجهاز المركزي المسؤول عن تلقي وتحليل وتعميم المعلومات المتعلقة بالعائدات المشتبه في أنها متأتية من أنشطة إجرامية، كما توفر الإشراف الاستراتيجي على وظيفة الاستخبارات المالية. وأناطت الهيئة بوحدة الاستخبارات المالية في أنغويلا، التي تشكل وحدة متخصصة ضمن قوة الشرطة الملكية في أنغويلا، القيام بمهام تنفيذية يومية فيما يتعلق بطائفة واسعة من التحقيقات في الجرائم المالية، بما في ذلك غسل الأموال.

٤٤ - وفي عام ٢٠١٨، واصلت المملكة المتحدة توفير التمويل لتغطية تكاليف وظيفة مستشار لشؤون إنفاذ القانون في ميامي، بالولايات المتحدة، يتولى تنسيق وإدارة وتيسير تقديم التدريب وإسداء المشورة الاستراتيجية لبدء تطبيق التقنيات والمهارات الجديدة اللازمة لوكالات إنفاذ القانون بالإقليم. وعلاوة على ذلك، ظلت السفينة RFA Mounts Bay متمركزة في منطقة البحر الكاريبي منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ في إطار مهام دوريات البحرية الملكية في شمال الأطلسي، من أجل كفالة الإبقاء على وجود بحري للمملكة المتحدة على مدار السنة، وتوفير المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ والدعم للاتصالات في حالة الأزمات في المنطقة. ومن المتوقع أن تظل السفينة في منطقة البحر الكاريبي خلال موسم الأعاصير للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وعملت السفينة RFA Mounts Bay أيضا مع قوات بحرية أخرى ومع خفر السواحل في المنطقة لمكافحة الأنشطة غير المشروعة في أعالي البحار. ووفرت السفينتان RFA Mounts Bay و HMS Ocean إغاثة إنسانية حيوية في المنطقة، ولا سيما للأقاليم الثلاثة التي تضررت من إعصاري إيرما وماريا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وهي أنغويلا وجزر فرجن البريطانية وجزر تركس وكايكوس.

هاء - حقوق الإنسان

٤٥ - ينص دستور أنغويلا على أن لكل شخص في الإقليم الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي، والتمتع بالممتلكات، وبالحماية التي يوفرها القانون، وحرية الضمير والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، والحق في أن تُحترم حياته الخاصة والأسرية. وقد بدأ في أنغويلا تطبيق أحكام اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتسري أيضا على أنغويلا الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، حيث يحق للأفراد رفع دعاوى أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بعد استنفاد سبل الانتصاف في الإقليم. غير أنه لم يبدأ حتى الآن في أنغويلا تطبيق معاهدات أساسية دولية لحقوق الإنسان، منها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية

والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٤٦ - وفي الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك، أعلن كل من المملكة المتحدة وقادة أقاليم ما وراء البحار التزامهم بكفالة النهوض بشعوب الأقاليم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وتعليميا ومعاملتهم معاملة عادلة وحمايتهم من الإيذاء، وناقشا عزمهما المشترك على مواصلة تعزيز التقيد بحقوق الإنسان والامتثال للالتزامات الدولية في تلك الأقاليم. وفي البيان المعتمد في ذلك الاجتماع، أعربا الجانبان عن ترحيبهما بالمشاركة البناءة للأقاليم في التحضير لعملية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان في ذلك الصدد. وأكد زعماء أقاليم ما وراء البحار من جديد التزامهم بكفالة تحقيق أعلى معايير ممكنة لحماية الأطفال والنهوض برفاههم في الأقاليم. وفي الاجتماع، ناقش كل من المملكة المتحدة والأقاليم التقدم المحرز في تعزيز التعاون بين الوكالات في الأقاليم ووضع خطط استجابة وطنية لتحديد أولويات السياسات، ولاحظ الجانبان التحديات الخاصة التي تواجهها الأقاليم المتضررة من الإعصارين اللذين هبّا مؤخرا، واتفقا على ضرورة أن يظل رفاه الأطفال أولوية محورية في خطط التعافي، بطرق منها إعادة بناء المدارس. وإضافةً إلى ذلك، رحبا بالتقدم المحرز في إطار مذكرة تفاهم ترمي إلى زيادة فعالية التعاون بين الأقاليم من أجل حماية الأطفال.

خامسا - البيئة

٤٧ - تتمثل الكيانات الرئيسية المعنية بالمسائل البيئية في أنغويلا في إدارة شؤون البيئة، وإدارة الزراعة، وإدارة مصائد الأسماك والموارد البحرية، وإدارة حماية الصحة، والصندوق الاستئماني الوطني لأنغويلا.

٤٨ - وفي البيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك، أقرت حكومة المملكة المتحدة وحكومات أقاليم ما وراء البحار بأن الدمار الذي خلفه إعصارا إيرما وماريا مثل تذكيرا بقابلية أقاليم ما وراء البحار للتضرر من الظواهر المتصلة بتغير المناخ وبالأثر المدمر الذي يمكن أن تحدثه على حياة سكانها وسبل عيشهم. وأعلنت تلك الحكومات التزامها بمواصلة التعاون المشترك قبل انعقاد المنتديات الدولية المعنية بتغير المناخ، وذلك لضمان مراعاة آراء وأولويات أقاليم ما وراء البحار بالكامل في المفاوضات. وأكدت المملكة المتحدة من جديد التزامها بالعمل مع أقاليم ما وراء البحار في مسألة توسيع نطاق تطبيق المعاهدات المتعلقة بتغير المناخ بما يشمل الأقاليم، بما في ذلك المضي قدما بالعمل على توسيع نطاق تصديقها على تعديلات الدوحة المدخلة على بروتوكول كيوتو، ليشمل الأقاليم التي أبدت استعدادها لذلك. وجرى التأكيد على أهمية العمل المضطلع به في الأقاليم في مجال التكيف مع تغير المناخ وتخفيف أثره والتعاون فيما بين الأقاليم من أجل تبادل أفضل الممارسات في مجال إدارة البيئة ومعالجة المسائل المتصلة بتغير المناخ، بسبل منها الاجتماعات السنوية لوزراء البيئة في الأقاليم.

سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٤٩ - منذ عام ١٩٩٨، لا يزال الإقليم عضوا منتسبا في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومنذ عام ٢٠١١، يقيم الإقليم حوارا رسميا مع صندوق النقد الدولي.

- ٥٠ - وتشارك أنغويلا في أعمال الجماعة الكاريبية بوصفها عضوا منتسبا. وهي عضو في مصرف التنمية الكاريبي وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي والآلية الإقليمية الكاريبية لمصائد الأسماك.
- ٥١ - وأنغويلا عضو منتسب في منظمة دول شرق البحر الكاريبي، وعضو في المصرف المركزي لدول شرقي الكاريبي.
- ٥٢ - وباعتبار أنغويلا إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي تابعا للمملكة المتحدة، فهي منتسبة إلى الاتحاد الأوروبي ولكنها ليست عضوا فيه. وخصص صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر (٢٠١٤-٢٠٢٠) مبلغ ١٤ مليون يورو (نحو ٤٢,٩ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي) للبرنامج الإقليمي لأنغويلا. ووفقا للبيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك، واصلت المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار حوارها بشأن الآثار المترتبة على الأقاليم نتيجة لقرار المملكة المتحدة مغادرة الاتحاد الأوروبي (المعروف باسم "Brexit"). وإضافة إلى ذلك، أشير إلى أن أحد الأهداف الواضحة من مفاوضات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هو التوصل إلى اتفاق يناسب جميع عناصر أسرة المملكة المتحدة، وأكدت المملكة المتحدة أنها ستسعى إلى كفالة الحفاظ على الاستدامة الأمنية والاقتصادية لأقاليم ما وراء البحار وإلى كفالة تعزيزها حيثما أمكن في مرحلة ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.
- ٥٣ - وفي الاجتماع العادي التاسع والثلاثين لمؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية، الذي عُقد في مونتيجو باي، جامايكا، في الفترة من ٤ إلى ٦ تموز/يوليه ٢٠١٨، صدر بيان أشار فيه رؤساء الحكومات بقلق بالغ إلى التعديلات المدخلة على تشريعات المملكة المتحدة في إطار قانون الجزاءات ومكافحة غسيل الأموال الذي اعتمد مؤخرا، وأعربوا عن تضامنهم مع الأقاليم المتضررة من ذلك الإجراء الانفرادي المتمثل في التشريع في مجالات السياسات المحلية التي كانت مخرجة دستوريا للأقاليم، دون موافقة ومشاركة شعوبها، وأشاروا إلى أن هذا الإجراء يتعارض مع ترتيب بديل يتعلق بالسجلات العامة سبق الاتفاق عليه مع حكومة المملكة المتحدة وتُقد بتكلفة كبيرة تكبدها أقاليم ما وراء البحار.
- ٥٤ - وتعاون حكومة الإقليم بشكل مباشر مع حكومات منطقة البحر الكاريبي وتشارك في المشاريع الإقليمية لشتى المنظمات والوكالات الدولية، بما في ذلك منظمة الصحة للبلدان الأمريكية.

سابعاً - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

- ٥٥ - ترد في الفرع الأول أعلاه التطورات المتعلقة بجهود الإصلاح الدستوري ذات الصلة بمركز أنغويلا في المستقبل.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

- ٥٦ - في البيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك، أعلن كل من حكومة المملكة المتحدة وزعماء أقاليم ما وراء البحار أن مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ينطبق على شعوب أقاليم ما وراء البحار. وأكد الجانبان من

جديد أهمية تعزيز حق شعوب الأقاليم في تقرير المصير، وهو مسؤولية جماعية تقع على عاتق حكومة المملكة المتحدة بكامل مكوناتها.

٥٧ - والتزموا باستكشاف السبل الكفيلة بتمكين أقاليم ما وراء البحار من الحفاظ على الدعم الدولي في مواجهة المطالبات العدائية بالسيادة عليها. وأعلن أيضا أنه بالنسبة للأقاليم التي تضم سكانا مقيمين بشكل دائم يرغبون في شطب الإقليم من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ستواصل المملكة المتحدة دعم طلباتها المتعلقة بذلك. واتفقت حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليم ما وراء البحار على أن البنية الأساسية لعلاقتهاما الدستورية هي البنية الصحيحة، فقد نُقلت السلطات إلى الحكومات المنتخبة للأقاليم إلى أقصى حد ممكن، بما ينسجم مع احتفاظ المملكة المتحدة بالصلاحيات اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتها السيادية. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، أكد كل من حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليم ما وراء البحار من جديد في الاجتماع السابع للمجلس الوزاري المشترك، الذي عُقد في لندن يومي ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، المواقف الواردة في البيان الصادر عن الاجتماع السادس، وأكدت المملكة المتحدة أنها ستواصل العمل على المسائل الدستورية مع فرادى الحكومات وممثلي أقاليم ما وراء البحار على نحو أكثر انتظاما وبما يكفل نجاح الترتيبات الدستورية وتطويرها بفعالية لتعزيز المصالح المثلى لتلك الأقاليم وللمملكة المتحدة.

٥٨ - وفي الجلسة السابعة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، التي عُقدت في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أثناء الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، ذكر ممثل المملكة المتحدة أن علاقة حكومة المملكة المتحدة بأقاليمها الواقعة وراء البحار علاقة حديثة قائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في أن يختار أن يظل بريطانيا. وقال إن المجلس الوزاري المشترك هو المنتدى الرئيسي للحوار السياسي الرفيع المستوى بين المملكة المتحدة والأقاليم، وهو مكلف بولاية رصد الأولويات الجماعية وتعزيزها بروح قائمة على الشراكة.

٥٩ - ومضى يقول إن حكومات المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار أكدت في البيان المعتمد خلال الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك التزامها بشراكة سياسية حديثة تقوم على مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير الشعوب لمصيرها، ودعمها المستمر للترتيبات الدستورية السارية في الأقاليم، والتي يُفوض بموجبها أقصى حد ممكن من السلطات إلى الأقاليم بما يتماشى مع السيادة البريطانية. وذكر أيضا أن حكومة بلده تعهدت بمساعدة أقاليم ما وراء البحار على مواجهة المطالبات العدائية بالسيادة، وبدعم طلب أي إقليم لديه سكان دائمون برفع اسمه من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٦٠ - وذكر أن مسؤولية حكومة بلده وهدفها الأساسيين بموجب القانون الدولي، بما في ذلك الميثاق، هما كفالة الأمن والحكم الرشيد للأقاليم وشعوبها، وأنه يُتوقع من حكومات الأقاليم الوفاء بالمعايير الرفيعة نفسها التي تلتزم بها حكومة المملكة المتحدة في مجال الحفاظ على سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والنزاهة في الحياة العامة، وتقديم خدمات عامة تتسم بالكفاءة، وبناء مجتمعات قوية وناجحة، وقال إن حكومة بلده تقدم الدعم للأقاليم في تلك المجالات.

٦١ - ومضى ممثل المملكة المتحدة يقول إن المجلس الوزاري المشترك هو المنتدى الرئيسي للحوار السياسي الرفيع المستوى بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار. ومع دخول المملكة المتحدة في مفاوضات لمغادرة الاتحاد الأوروبي، فإنها ملتزمة بالكامل بمراعاة أولويات أقاليم ما وراء البحار، بما في

ذلك جبل طارق. وأضاف أن المجلس الوزاري المشترك بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار المعني بالمفاوضات مع الاتحاد الأوروبي أنشئ لمناقشة أولويات الأقاليم وتحديد المزيد من مجالات المشاركة الجماعية. وأضاف أن المسؤولية الأساسية لحكومة المملكة المتحدة، بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، تتمثل في ضمان الأمن والحكم الرشيد للأقاليم وشعوبها.

٦٢ - وفي البيان المعتمد في الاجتماع السابع للمجلس الوزاري المشترك، أعلن كل من حكومة المملكة المتحدة وزعماء أقاليم ما وراء البحار أن مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ينطبق على شعوب أقاليم ما وراء البحار. وأكد الجانبان من جديد أهمية تعزيز حق شعوب الأقاليم في تقرير المصير، وهو مسؤولية تضامنية تقع على عاتق حكومة المملكة المتحدة بكامل مكوناتها. والتزموا باستكشاف السبل الكفيلة بتمكين أقاليم ما وراء البحار من الحفاظ على الدعم الدولي في مواجهة المطالبات العدائية بالسيادة عليها. وستواصل المملكة المتحدة دعم طلب الأقاليم التي يقيم فيها سكان دائمون رفع أسمائها من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، إذا ما رغبت تلك الأقاليم في ذلك.

ثامنا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٦٣ - في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٠٩/٧٣ من دون تصويت، بناء على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لعام ٢٠١٨ (A/73/23)، والتوصية اللاحقة الصادرة عن اللجنة الرابعة. وجاء في ذلك القرار أن الجمعية العامة:

(أ) تؤكد من جديد الحق غير القابل للتصرف لشعب أنغويلا في تقرير المصير، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) تعيد أيضاً تأكيد أنه لا بديل في عملية إنهاء استعمار أنغويلا عن مبدأ تقرير المصير، الذي يشكل أيضاً حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، على نحو ما تقرُّ به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع؛

(ج) تعيد كذلك تأكيد أن شعب أنغويلا نفسه هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرية، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة بالموضوع والإعلان وقرارات الجمعية العامة المتخذة في هذا الصدد، وتحيب في هذا الصدد بالدولة القائمة بالإدارة أن تقوم، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تثقيف سياسي للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقاً للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي المستندة إلى المبادئ المبينة بوضوح في قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د-١٥) والقرارات والمقررات الأخرى المتخذة في هذا الصدد؛

(د) ترحب بالأعمال التحضيرية التي تم القيام بها لصوغ دستور جديد، وتحث على احتتام المناقشات مع الدولة القائمة بالإدارة بشأن الدستور، بما في ذلك الاستطلاع العام، في أقرب وقت ممكن؛

(هـ) تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم في ما يبذله حالياً من جهود بشأن المضي قدماً في عملية استعراض الدستور داخلياً؛

(و) تؤكد أهمية الرغبة التي سبق أن أعربت عنها حكومة الإقليم في أن توفد اللجنة الخاصة المعنية بمجالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بعثة زائرة إلى الإقليم، وتهيب بالدولة القائمة بالإدارة أن تيسّر إيفاد هذه البعثة، إذا رغبت حكومة الإقليم في ذلك، وتطلب إلى رئيس اللجنة الخاصة أن يتخذ جميع الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك؛

(ز) تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها في ما يتعلق بالجهود المبذولة لاستطلاع آراء الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من الميثاق، وتهيب في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛

(ح) تهيب بالدولة القائمة بالإدارة أن تساعد حكومة الإقليم على تعزيز التزاماتها في الميدان الاقتصادي، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بمسائل الميزانية، بدعم إقليمي حسب الحاجة والاقتضاء؛

(ط) ترحب بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ي) تؤكد أنه ينبغي للإقليم أن يواصل المشاركة في أنشطة اللجنة الخاصة، بما في ذلك الحلقات الدراسية الإقليمية، من أجل تزويد اللجنة بما يستجد من معلومات بشأن عملية إنهاء الاستعمار؛

(ك) تؤكد أيضا أهمية أن تكون اللجنة الخاصة على علم بآراء شعب أنغويلا ورغباته وأن تعزّز فهمها لأحوال هذا الشعب، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين أنغويلا والدولة القائمة بالإدارة فيه؛

(ل) تهيب بالدول القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاونًا كاملاً من أجل تنفيذ أحكام المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة بتنفيذ أحكام المادة ٧٣ (ب) من الميثاق في ما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في أنغويلا، وتشجع الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى هذا الإقليم؛

(م) تعيد تأكيد أن الدولة القائمة بالإدارة مسؤولة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وتطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات لحشد جميع أشكال المساعدة الممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصاد الإقليم؛

(ن) تأخذ في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وتؤكد أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للإقليم عن طريق تشجيع النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف، وهيئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة، ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية على نحو متكامل ومستدام بما يكفل أموراً منها دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وفي الوقت نفسه تيسير حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردّها إلى حالتها الأصلية وكفالة صمودها في مواجهة التحديات الجديدة والمستجدة، وتحث بقوة الدولة القائمة بالإدارة

على الامتناع عن القيام بأي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المنتجة، التي لا تتماشى مع مصلحة شعب الإقليم، بما في ذلك استخدام الإقليم كمركز مالي دولي؛

(س) تطلب إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور، وتطلب مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية رصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة إليه وفقاً لنظمها الداخلية السائدة؛

(ع) تهيئ بالدولة القائمة بالإدارة والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن تقدم إلى الإقليم كل ما يلزم من مساعدة، وأن تدعم جهود التعافي وإعادة البناء، وأن تعزز القدرات في مجال التأهب لحالات الطوارئ والحد من المخاطر، ولا سيما في أعقاب إعصار إيرما وإعصار ماريا اللذين تأثر بهما الإقليم في عام ٢٠١٧؛

(ف) تطلب إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة أنغويلا وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين وعن تنفيذ هذا القرار.

